

الحرف 29



أنا سني..

وأنت شيعي

والحكم العسكري

الكويتي

Waha2waha@hotmail.com

ذُعار الرئيسي

أثناء التجنيد علمونا قاعدة لا علاقة لها بالمنطق تقول: «الشر يعم.. والخير يخص» بمعنى، لو ان مجندا أتى بحرقة مخالفة فالسرية باكملها معرضة للعقاب، أما إن فعل شيئاً جيداً فيكافأ وحده، واعتقد ان هذه القاعدة لايزال معمولاً بها في معظم مدارس الأفراد الأغرار في العالم وليس في الكويت وحدها، وهي قاعدة وإن كانت تتنافى مع أبسط قواعد المنطق بل تضرب العدالة في مقتل، إلا انها ربما - أقول ربما - تكون ناجحة في الحياة العسكرية، ولكنها في الحياة المدنية حتما ظالمة ولا تصلح بل يجب الإقاؤها في أقرب سلة مهملات كونها تحتوي على كمية ظلم واضحة، فهي أولاً تتنافى مع مبدأ العدالة الإنسانية والأهم انها تتنافى مع قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) كما انها تخالف الدستور وتعاكس القانون الجزائي، ولكن وعلى الرغم مما أوردته إلا انه وللأسف هناك من يعمل وفق هذه القاعدة بل ويتنفسها ويعيش ويكلم ويشرب معها، والأدهى ان من بين من يؤمن بهذه القاعدة القائلة بأن «الشر يعم.. والخير يخص» كتاباً وإعلاميين وهم من يفترض بهم أن يقودوا ويوجهوا الرأي العام، وبعضهم - للأسف - لا يرى بأساً في استخدام تلك الحملة إما عن جهل أو تجاهل رغم احتوائها على بعد عنصري خطير، وأيا كان نوع أو شكل ذلك البعد العنصري،

m.almashan@hotmail.com

محمد المشعان

قبل أيام كنت قد تناقشت مع أحد الزملاء الصحافيين عن مشكلة تردى الأوضاع الصحية في الكويت وكيف أن المواطن أصبح لا يثق في كفاءة أغلب الأطباء العاملين بالمستشفيات الحكومية في تشخيص الحالات المرضية أو في نوعية الخدمات العلاجية والادوية التي توفرها وزارة الصحة للمرضى ونذكرت له أيضاً حجم المعاناة التي يعانيتها المريض في انتظار دوره للدخول على طبيب الخفارة في وقت متأخر من الليل في أي مستشفى حكومي.

بعد ان أفردت ما في جعبتي من هموم صحية أعاني منها كمواطن (كان) يراجع المستشفيات الحكومية اتى دور زميلي الصحافي ليروي لي قصصاً مؤلمة عن سوء معاملة يتلقاها المريض الوافد من بعض موظفي السجلات الطبية والأطباء في المستوصفات والمراكز الصحية.. روى زميلي قصة حصلت لأحد المهندسين الوافدين الذي يعاني من داء (السكر) ففي أحد الأيام ارتفع معدل السكر لدى هذا الوافد بصورة مفاجئة وغير طبيعية فأخذ جرعة علاجية أكثر مما هو مقرر له أملاً في هبوط السكر للمعدل الطبيعي لكن دون جدوى، فقرر بعد ذلك الذهاب لعيادة السكر خوفاً من ارتفاعه أكثر من ذلك، في المركز الصحي رفضت موظفة الاستقبال إعطائه ورقة للدخول على طبيبة المركز للكشف على حالته بحجة أن مواعده المدون في دفتره الخاص فيه كمريض سكر بعد شهرين وبعد الحاح وتوسل من المريض دخلت الموظفة لتبلغ الطبيبة عن أن هناك مريضاً وافداً يعاني من ارتفاع كبير في السكر إلا أن الطبيبة لم تكترث لما يعانيه هذا المريض ورفضت الكشف عليه قبل موعد الشهرين! بعد ذلك لم يجد المهندس الوافد الذي دفع تأميناً صحياً للدولة أمامه إلا أمرين، إما أن يذهب للكشف والعلاج في أحد المستشفيات الخاصة أو الانتظار لمدة شهرين لتتكرم طبيبة المركز بالكشف على حالته الصحية..!

● نقطة أخيرة: وكيل الصحة، أعلم أنك ترفض ممارسات كهذه ولكن صدفني لا قيمة لرفضك لها وأنت جالس في مكتبك، فالتجاوزات غير الانسانية التي يمارسها بعض اطبائكم وموظفيكم لا تعد ولا تحصى والتجاوزات والاستهتار في المراكز الصحية والمستشفيات اصبحت لا تطاق فإن لم تضع حدا لهذه الامور فستكون شريكاً في كل ما يحصل!

almuzayenifaisal@yahoo.com

فيصل حمد إبراهيم المزين

يحرص الانسان السوي على أن يكون بيته في أفضل صورة من الخارج والداخل، فيختار أفضل مواد البناء وأحلى واجمل الأثاث حسب الامكانيات المادية طبعاً، كما يحافظ على الصيانة الدورية لبית العمر، ويتضايق اذا ظهرت تشققات في الجدران أو خريز مياه إلى آخره، وذلك لان هذا البيت هو المأوى له ولأسرته ومستقبلهم. أما الانسان العظمي (اي الاتكالي والمهمل) فهو بليد لا يبالي ولا يتحمل المسؤولية ولا يعنيه الأمر وهذا ينطبق على الأداء الحكومي.

وهنا يطرح السؤال نفسه؟ أليست الكويت بيت العمر؟ أليست الكويت ماضيها وحاضرتها ومستقبلنا؟ فلماذا نرى الاهدال تلو الاهدال في هذا البيت الكبير؟ لماذا هذا النهج العظمي في كثير من مؤسسات الدولة؟ قد يقول البعض ان هذا الامر مكرر وممل، وانا اقول سنستمر الى ان نصل الى اهدافنا كامة وهي القضاء على الفساد، الرشوة، الوساطة المقيتة، البيروقراطية، التخلف الادارى، فلا يعقل ولن نقبل ان يكون هذا هو واقعنا الذي بات يشكل عبئا كبيرا على المواطنين.

دعوة الى رئيس الوزراء وحكومته المزمع اعلانها قريبا، أن يبدأوا رحلة الألف ميل للإصلاح والعمل المؤسسي، فالقضايا التي سانكرها يجب أن يؤخذ فيها القرار وحسمها وإلا سيكون مصير الحكومة القادمة الفشل الذريع. لابد من تعديل التركيبة السكانية والتي يشعر بهاس المواطن فورا من حيث زحام الشوارع التي باتت كالجاثوم الهامد على صدورنا، وعلى كافة مرافق الدولة الأخرى. تفعيل دور وزارة الداخلية في الحد من حرب الشوارع بالافعال لا بالأقوال، بتطبيق القانون والتواجد الفعال في الطرق. فلا يعقل ألا يكون هناك تواجد فعال الا في المناسبات فقط، كما يجب ان أشير الى ان يكون التطبيق من غير تعسف ولا ردود افعال، إنما يكون عملاً مؤسسياً منضبطاً وفعالاً وراقبياً، معادلة يجب على الداخلية مراعاتها تحت شعار الشرطة في خدمة الشعب. ملفات كثيرة لا يسع المقام لذكرها جميعاً بالتفصيل، لكنني سانكر بعضها بشكل ملخص، منها الإغذية الفاسدة، العلاج بالخارج الذي لابد يكون لديك واسطة لكي تستطيع أخذ الموافقة للعلاج، الحكومة الالكترونية، التربية والتعليم العالي، والذي اصبح فيه بعض المعلمين فيه متعالين على المراجعين بشكل مخز، المركزية في الاداء الحكومي الذي هو أحد الاسباب الرئيسية لهذه المشاكل، واذا كانت الحكومة القادمة جادة في كسب ثقة المواطنين وممثلي الأمة فعليها الانجاز الملموس.

فقد ينطلق فتوياً وقد يظهر طائفاً وقد يتشكل أمامنا سياسياً فتلك القاعدة تقول: ان كل من يخالفني المذهب - مثلاً - ضدي بالضرورة، بل وعدوي حتى ولو لم تقتض الضرورة ذلك.

الحديث عن ايران مثلاً في الوقت الحالي وتدخلاتها السفارة في شؤون دول الخليج ومحاولاتها المكشوفة لزعزعة الأمن في البحرين، هو تناول لايد ان يمر عبر بوابة الحديث عن الشيعة بشكل عام وعن شيعة الكويت بشكل خاص، وللأسف ان بعضاً من الكتاب عندما يكتب لا يفرق بين الشيعة كمذهب عام وبين ايران التي يحكمها نظام شيعي، ولا يفرق بين هذا وذاك بل يرمي الشيعة كلهم في سلة واحدة ثم يتحدث وكان الشيعة بشر مستسخون من شكل سياسي مذهبي واحد، رغم ان التباين في شؤون تماماً كالتباين في السنة سواء في اتباع المذاهب الأربعة أو اتباع المقلدين أو حتى في الفكر السياسي، فهناك الشيعي الذي ليس له من تشييعه سوى الاسم والولادة فقط، كما ان كثيراً من السنة ليس لهم من سنينتهم سوى الاسم والميلاد، وكما ان هناك سنياً ليبرالياً هناك أيضاً شيعي ليبرالي، كما ان هناك متطرفين سنة (القاعدة كمثال) هناك شيعة متطرفون (حزب الله)، والقاعدة وحزب الله هما تنظيمان إرهابيان بحسب العم سام وسواء أخذنا بأقوال العم سام أو لم

تأخذ فالشمس لا تخفى سواء لـ «الاخوة الأعزاء» في القاعدة أو لـ«الاخوة الكرام» في حزب الله، وكما ان العم سام ليس دائماً على حق، كذلك القاعدة أو حزب الله ليسا دائماً على خطأ، انما هي السياسة، قاتل الله السياسة.

وكما ان هناك الكويتي السني الذي يبحث عن كادر له ليشد من أزر راتبه، هناك أخ له في الوطن شيعي يبحث عن زيادة مالية ليرفع بها من مستواه المعيشي. وكما ان هناك حاكماً سنياً ظالماً كما في ليبيا، فهناك حاكم شيعي ظالم كما في ايران، وقصة وضع الشيعة كلهم في خانة واحدة بها من الظلم الشيء الكثير، كذلك القول ان السنة شكل واحد لا تميز بينهم ليس من العدل في شيء.

البشر أياً كان لون أو عرق أو مذهب أو دين الفرد منهم يبقون متباينين، فحتى الأخ لا يشبه أخاه. الحكومات العربية وحدها تستفيد من خلق خلط الأوراق، وتزدهر تلك الحكومات في ظل تنمية الاصطفاغ المذهبي والطائفي والعرقي. ولا أريد ان أبود كالشخص المثالي الذي يخطب في عرس الفوضى، وأقول ان كل البشر طيبون وان الشر حالة استثنائية عابرة، ولكن مشهدنا السياسي مثلاً وبغفرزة للنواب الشيعة نجد ان جميعهم عدا دحسح

salanzi@gmail.com

سلطان شفاقة العنزي

إشراقه متجددة



استمروا في كشف أسماء الشركات

كتبت في مقالتي السابقة عن ضرورة كشف أسماء الشركات المتورطة في شحنات اللحوم الفاسدة، وللأمانة فقد أرشدني بعض الأصدقاء إلى خير نشرته صحيفة زميلة قبل كتابتي للمقال تحتوي على قائمة بأسماء الشركات، ورغم سعادتني بالمبدئية بالأمر، إلا أنني أدرك أننا في بداية المشوار، فالخبر نشر بطريقة مقتضبة ولم يحقق صدق إعلامياً كما توقعت من قضية مهمة كهذه، فللأسف خبر منع استعمال مادة «الفوم» في مسيرات الأعياد الوطنية لاقى ضجة إعلامية أكبر من هذا الخبر الأهم بكثير.

والخبر كان كالاتي بأن بلدية الكويت ردت على السؤال المقدم من عضوي المجلس البلدي شايح الشايح ومهلل الخالد بشأن قيام بعض الشركات الغذائية بتسريب لحوم ونجاج وحلويات واردة إلى البلاد ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك الأمي، حيث كشفت البلدية عن أسماء الشركات التي قامت بتسريب هذه المواد الغذائية الفاسدة إلى البلاد وقبل ظهور نتائج الفحص المختبري منذ (2010/1/1). وعن الاجراءات التي اتخذتها البلدية ضد هذه الشركات أوضحت انها أصدرت قرار غلق إداريا بشأنها. والملاحظ أن البلدية أجبرت على كشف الأسماء بسبب السؤال المقدم من أعضاء المجلس البلدي، وهو ما لا يطمئن المواطن، فالواجب على البلدية كشف الأسماء من أول يوم ضبطت فيه الشحنات، لنفرض أنه تم ضبط شحنة في الجمارك تحتوي على كميات من اللحوم الفاسدة، وهو أمر يحدث بشكل مستمر، فلتعقد البلدية مؤتمراً صحافياً ولتقل: ضبطنا كمية كذا من اللحوم الفاسدة والتي أحضرت بناء على طلب استيراد من شركة كذا، ولتترك البلدية هذه الشركة تدافع عن نفسها، فليست مهمة البلدية التستر على المجرمين والمستهترين بأرواح الناس، فالأمر يخص الشأن العام وليس سرا من أسرار الدولة، كما أنني أود ان أنبه على صيغة الجواب الغربية، فالبلدية ذكرت بأنها «أصدرت قرار غلق إداريا بشأن هذه الشركات»، فهل أغلقت هذه الشركات؟ صدور قرار لا يعني تطبيقه، ولكننا يعلم أن كل هذه الشركات لم تغلق، فلماذا هذه الصيغة المبهمة؟ والله ولي التوفيق.

Sh\_aljiran@windowslive.com

شيخة أحمد الجبران

سقاية

ثلة من الخاوين

وقليل من القادة

تتملكننا الحيرة ويجتاحنا الذهول مجرد أننا نرصد المواقف الشبابية واهتمامات الشباب، فنقرأ من حياتهم وتعليقاتهم لتزداد الحيرة شكا والذهول عجباً! فالصحة الشبابية النشطة، وحماسة الشباب المتقدة، التاريخ الأبي المكتوب، الأناشيد ومواضيعها، الحملات الموجهة للفئات المختلفة من الكتاب والعلماء، المؤتمرات المقامة والحركات الاسلامية، كل ذلك يشعرننا بقوة الحضور واستيعاب الأمة للوهن والضعف. السوق يكتظ براهديه، والحناجر تتسع بالإلامبالاة، التسويق والتأخير عن المواعيد هو رمز العروبة الآن، والقارئ النهم هو شخص متخلف مدنيا، المواقع الاجتماعية تتصدر بأعداد المنتسبين لها وأولهم أصحاب النكت والطرافة! بين هذين المديين نعيش، ولا يطفى أحدهما على الآخر ما حينها، وليس بمنطق أن نسلم تسليمياً برجيعة الواقع أو تقدمه دونما سبب وعامل في تأسيس كيانه، إنما حين نغفاه ونسرف في الأمل نكون أبيضنا حق من احتاج الدعم والمساندة لأننا وبكل بساطة نرى أن الكل صالح وكل شيء على ما يرام وحينما نسرف في النظرة التشاؤمية فنحن نضيع جهد من اجتهد وحصاد من حصد. لا ننكر أن المادية و«الهبية» الفارغة تنهش واقع شبابنا إلا أننا على ثقة تامة بأنها لو خليت خربت وأناثق سقفاً فالحرجة حيث الرجعية والتقدم، نستمتع للكل ونعمل بنقان فلا هدم ولا بناء دون مسببات وعوامل.

من ثقب الباب



هل حقق القرار 99/551 أهدافه؟

إن الهدف من استعراض تجربة الديوان في تفعيل هذا القرار ما هو إلا رصد وتقييم لتجارب بعض الجهات في الدولة والتي استطاعت ان تحقق نقلة نوعية في فلسفة تقديم الخدمة العامة، الأمر الذي تنعكس آثاره أولاً وقبل كل شيء على قناعة المجتمع بأن الجهاز الإداري في الدولة رغم ترهله وما يعانيه من امراض ادارية مزمنة فإن هناك بعض المحاولات الجادة لتغيير هذا الانطباع او المزاج العام نحو ثقة اكبر بالأجهزة الحكومية وكوادرها ولكن قبل هذا يجب علينا توضيح ان الثناء على هذه المحاولات لا يعني خلوها من السلبيات، فالتوظيف المركزي ونظامه يعاني من إشكالية قد تنسف كل الجهود التي تبذل في هذا الجانب وهي مدى التزام الجهات باعتماد ان يتم ترشيحه من قبل الديوان لها وعدم الإفراط بانتقاء المرشحين حتى لا يحتاج المرشح للوظيفة الى العودة لزمين الواسطات وحب الخشوم ونحن هنا لا نصادر حق الجهات باختيار من تثبت صلاحيته للعمل من عدمها ولكن تزايد الاعداد التي يتم رفضها من قبل الجهات يمكن اعتبارها احد المؤشرات السلبية في تقييم فاعلية القرار 551 لذلك اتمنى ان يعدل القرار بما يكفل تطبيقه على النحو المأمول والمستهدف وللعلم انا من أوائل الذين استفادوا من نظام التوظيف المركزي، لذلك امتدحه واثنى عليه ليس إلا.

Ali\_alqallaf\_75@hotmail.com

علي القلاف

أحد عشر عاما مرت منذ تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (551) لسنة 1999 والذي أناط بديوان الخدمة المدنية مسؤولية تنفيذ خطة توظيف الكويتيين مركزياً فهل حقق هذا القرار الغاية منه؟

في اعتقادي ايا كان الاختلاف في درجة تقييمنا لفاعلية هذا القرار فإننا من الصعب ان نتجاوز بعض الآثار المباشرة له في تاصيل مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين راغبي التوظف من المواطنين في سائر الجهات الحكومية وذلك من خلال سلسلة واضحة ومرنة من الإجراءات والخطوات التي تتم عبر نظام آلي تم استحداثه لتحقيق أعلى قدر من الشفافية والوضوح والذي بدوره يمكن طالب الوظيفة من معرفة احتياج الجهات من مختلف التخصصات، وكل هذا يتم عبر الإعلان بالصحف والذي يتزامن مع فترات التسجيل الأربع على مدار العام.

إن الهدف من استعراض تجربة الديوان في تفعيل هذا القرار ما هو إلا رصد وتقييم لتجارب بعض الجهات في الدولة والتي استطاعت ان تحقق نقلة نوعية في فلسفة تقديم الخدمة العامة، الأمر الذي تنعكس آثاره أولاً وقبل كل شيء على قناعة المجتمع بأن الجهاز الإداري في الدولة رغم ترهله وما يعانيه من امراض ادارية مزمنة فإن هناك بعض المحاولات الجادة لتغيير هذا الانطباع او المزاج العام نحو ثقة اكبر بالأجهزة الحكومية وكوادرها ولكن قبل هذا يجب علينا توضيح ان الثناء على هذه المحاولات لا يعني خلوها من السلبيات، فالتوظيف المركزي ونظامه يعاني من إشكالية قد تنسف كل الجهود التي تبذل في هذا الجانب وهي مدى التزام الجهات باعتماد ان يتم ترشيحه من قبل الديوان لها وعدم الإفراط بانتقاء المرشحين حتى لا يحتاج المرشح للوظيفة الى العودة لزمين الواسطات وحب الخشوم ونحن هنا لا نصادر حق الجهات باختيار من تثبت صلاحيته للعمل من عدمها ولكن تزايد الاعداد التي يتم رفضها من قبل الجهات يمكن اعتبارها احد المؤشرات السلبية في تقييم فاعلية القرار 551 لذلك اتمنى ان يعدل القرار بما يكفل تطبيقه على النحو المأمول والمستهدف وللعلم انا من أوائل الذين استفادوا من نظام التوظيف المركزي، لذلك امتدحه واثنى عليه ليس إلا.

m.g.alotibi@hotmail.com

مهنا العتيبي

يبدو أن تعسر ولادة الحكومة كل هذه المدة الطويلة يعود لسبب قريب من توقع والذي ساقه أحد الطرفاء حينما أضح لنا في مقالتي «أن البحث عن وزير للاضمام للتشكيل الحكومي الأخير هو أشبه بالبحث عن إبرة فقدت في حوض مليء بالقش!» هذا من وجهة نظر صديقنا الظريف أما وجهة نظرنا فهي لا تخرج عن احتمالين لا ثالث لهما، الاحتمال الأول هو أن الحكومة أرادت بالتأخر هذا شيئاً من التكتيك الاستراتيجي لاستغلال الوقت واستثماره بصورة إيجابية بالنسبة لها، وبغض النظر عن سلبيته بالنسبة لغيرها، وتبرز أهمية الاستثمار للوقت هنا هو أن الحكومة ترغب في مد أجل التشكيل إلى أوائل مايو المقبل ثم يعلن التشكيل الوزاري الجديد ومن ثم يؤدي الوزراء القسم بعد التشكيل بأسبوع ومن ثم يفتح الفصل التشريعي بعدها بأسبوعين وحينها نكون على أبواب العطلة الصيفية ثم يعطل المجلس ولا ينعدق إلا في شهر أكتوبر القادم!

وهنا تكون الحكومة راهنت ولعبت على الوقت وهو مهم جدا بالنسبة لها في إعادة تنظيم أوراقها. أما الاحتمال الثاني وهو الاحتمال الذي تناولته بعض الدواوين ويتناقله الناس في أماكن تواجدهم وفي اجتماعاتهم العابرة فهو أن الحكومة عجزت وأضناها العجز عن الوصول إلى التشكيل الوزاري لرفض الأسماء المرشحة للتوزير واعتذارهم خوفاً من المنصة ومن الانتحار السياسي، لهذا مازالت الحكومة «تحوس» في حدود «ميانتها» وضماناتها لنوايا الآخرين! وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما تم فقده من انتصارات للحكومة في المراحل السابقة والتي لم تحسن فيها التعامل مع الأطراف الأخرى والجهات الأخرى، مما أوقعها في مأزق سبيل الاعتذارات المقدم من قبل الأسماء المرشحة لحمل حقائب وزارية، نحن نعلم أن المرحلة دقيقة وهذا ما يجب أن تعيه كل التكتلات النيابية باختلاف مشاربهم وأن تهدئ من خطوات التصعيد التي تنتهجها، ولا يخفى على الجميع أن الأمور متشابهة وأن الرؤية موشمة والأخطار الخارجية محدقة ورغم ذلك نصر نحن كمجتمعة ومن خلال المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية بالخروج أمام الملأ، وأمام الإعلام الداخلي والخارجي بظهور لا يتناسب مع معطيات المرحلة وظروفها، فالحفاظ على البلاد وما يمكن أن يعترض استقرارنا الآن هو أهم بكثير من كل هذه المسوغات والتبريرات التي يرفعها البعض ليدخلنا في اتونات صراع لها أول وليس لها آخر، وبعيدة كل البعد عن حدود التفاهم والتوصل إلى صيغة تفاهم مشتركة.

شواهد



أزمة.. التشكيل!